

الإستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج
المستدام
المسودة النهائية

- 1 مقدمة
- 2 السياقات الإقليمية
- 3 الأساس المنطقي لتنفيذ مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية
- 4 الرؤية
- 5 المجالات ذات الأولوية في التنفيذ
 - 5-1 تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة
 - 5-1-1 الأهداف
 - 5-1-2 سياسات الطاقة المقترحة
 - 5-2 إدارة الموارد المائية
 - 5-2-1 الأهداف
 - 5-2-2 السياسات المائية المقترحة
 - 5-3 إدارة المخلفات
 - 5-3-1 الأهداف
 - 5-3-2 السياسات المقترحة
 - 5-4 التنمية الريفية والقضاء على الفقر
 - 5-4-1 الأهداف
 - 5-4-2 السياسات المقترحة
 - 5-5 التعليم وأساليب الحياة المستدامة
 - 5-5-1 الأهداف
 - 5-5-2 السياسات المقترحة
 - 6 السياحة المستدامة
 - 6-1-1 الأهداف
 - 6-1-2 السياسات المقترحة
 - 7 احتياجات بناء القدرات
 - 8 أصحاب المصلحة ومشاركتهم
 - 8-1 أصحاب المصلحة الرئيسيين
 - 8-1-1 دور الحكومات
 - 8-1-2 دور التجارة والصناعة
 - 8-1-3 دور الإعلام وقطاع الدعاية
 - 8-1-4 دور المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية
 - 8-1-5 دور الأفراد
 - 8-1-6 دور المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة و الأمم المتحدة)
 - 8-2 مشاركة أصحاب المصلحة
 - 9 الرصد والتقييم
المراجع.

1مقدمة

الفصل 4 من الأجندة 21 تحت عنوان 'تغيير أنماط الاستهلاك' والذي دعا إلى مفاهيم جديدة للثروة والرخاء تسمح بمستوى أعلى للمعيشة من خلال تغيير أنماط الحياة وهي بأقل اعتمادا على الموارد المحدودة للأرض . وأبرزت الأجندة الحاجة إلى معالجة الأنماط الحالية غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج مع مراعاة عدم التوازن السائد في جميع أنحاء العالم في تلبية الاحتياجات والآثار البيئية المرتبطة بها . ومن أجل تعزيز وضع استراتيجيات وآليات التنفيذ، وكذلك وضع إطار عمل عشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدام تم إطلاق المبادرة العالمية المتعددة الأطراف التي تسمى عملية مراكش عام 2003، والتي تعد نتاج جهد عالمي لدعم التقدم في تنفيذ إستراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدام . وبالإضافة إلى تنفيذ إطار عشري من البرامج حول نفس الموضوع . وتأتي هذه العملية في إطار الاستجابة لخطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهان سبوج لوضع إطار العمل العشري لدعم المبادرات الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى الانتقال نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام . وسوف تستعرض لجنة التنمية المستدامة موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدام خلال دورتها في عامي 2010/2011. وتعد هذه الإستراتيجية هي مساهمة العرب في عملية مراكش حيث تلقي الضوء على مجالات العمل ذات الأولوية لتحقيق هدف تخفيف وطأة الفقر باستخدام السلع والخدمات التي يقل اعتمادها على الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.

2 السياقات الإقليمية

تنص الأجندة 21 على: أن السبب الرئيسي لتدهور البيئة المستمر في العالم هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام ، ولا سيما في البلدان الصناعية ، الأمر الذي يؤدي للقلق الشديد، ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم التوازن ."

قام مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة و الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ والمكتب الإقليمي لغرب آسيا) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والهيئة الاتحادية للبيئة بالإمارات بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للخبراء في مدينة العين من 17-19 مارس 2008 بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المنطقة العربية. وفي الاجتماع تم تكليف اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي بإعداد مسودة إستراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدام الإقليمي وفقا لنتائج اجتماع المائدة المستديرة للخبراء العرب وذلك لمساهمة في عملية مراكش في إطار العمل العشري لها. ومن أهم النتائج التي ترتبت على اجتماع المائدة المستديرة:

1. تحديد الأولويات الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام وهي الطاقة والمياه والمخلفات، والتنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر، والتعليم وأنماط الحياة المستدامة والسياحة.

2. وجوب وضع خطة عمل للاستهلاك والإنتاج المستدام تحت مظلة مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (SDIAR) و الإعلانات الأخرى في هذا الشأن .و سيتم عرض مسودة مشروع الإستراتيجية على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في كانون الأول / ديسمبر 2008.
3. أبدت المنطقة اهتماما كبيرا بالمشتريات العامة المستدامة . وقد طلب الخبراء عقد ورشة عمل بهذا الخصوص لتقديم المزيد من المعلومات عن المنطقة لصناع القرار رفيعي المستوى.
4. دعت المنطقة لتشكيل فريق عمل جديد لعملية مراكش بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونقل التكنولوجيا مع قيادات دولة الإمارات العربية المتحدة والبرازيل.
5. دعت المنطقة أيضا إلى إنشاء شبكة إقليمي مية خاصة بالمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (NCPC) بالتعاون الوثيق مع اليونيدو.
6. أعربت المنطقة عن أهمية مناقشة وتحليل قضية أنماط الحياة المستدامة مع الشباب والمرأة باعتبارهم المجموعات المستهدفة ذات الأولوية.

إن إنشاء برنامج عمل لمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (SDIAR)، بالإضافة إلى هذه الإستراتيجية الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدام يجب أن يكون تحت مظلة نصوص عدد من الإعلانات الإقليمية بما فيها إعلان جده بشأن المنظور الإسلامي للبيئة (2002) ، إعلان أبو ظبي بشأن آفاق العمل البيئي في الوطن العربي (2001)، وإعلان عمان بشأن البيئة والتنمية المستدامة (2001)، وإعلان أبو ظبي بشأن التنمية الزراعية ومكافحة التصحر ، والإطار العام لجدول الأعمال الإسلامي من أجل التنمية المستدامة (2002) ، ونتائج منتدى عمان الدولي المعني بالبيئة والتنمية المستدامة (2001). وسيؤخذ في الاعتبار أيضا نتائج المؤتمرات و الندوات الدولية والإقليمية ذات الصلة ، مثل إعلان دبي بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الجافة (2002) وإعلان مسقط الناتج عن مؤتمر عمان الدولي لتنمية وإدارة المجاري المائية (2002). وقد تحددت أولويات العمل بوضوح بتلك الإعلانات الإقليمية على النحو المبين في الملحق (1). وقد تم ذكر بعضا من المبادرات الإقليمية و /أو الدولية ذات الصلة في تلك الملاحق.

3- الأساس المنطقي لتنفيذ مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة

العربية:

إن الزيادة السكانية السريعة، والهجرة من الريف إلى الحضر ، والدعم الكبير قد ساهمت في ارتفاع الطلب على الطاقة في العالم العربي منذ عام 1990، فعادة ما يكون هناك تفاوت بين الدول العربية على مستويات كثافة الطاقة؛ حيث يوجد سبعة دول عربية لها كثافة طاقة أعلى من المتوسط العالمي . فقطاع الطاقة له أثاره الضارة بيئيا على الهواء

والماء والأرض والموارد البحرية، كما يساهم في تغير المناخ العالمي . إن متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية بغرب آسيا زادت من 6 إلى 7,2 طن في الفترة بين عامي 1990 و 2003 ، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.9 طن. فزيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جانب بعض الاقتصاديات المكثفة للموارد العربية قد جعلتهم عرضة لصدمات اقتصادية وتقلبات في الأسعار الدولية، مع تداعيات أساسية على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي ، وكذلك على البيئة . وقد نتجت زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ليس فقط من التوسع الصناعي واستخدام الوقود الأحفوري، ولكن أيضاً من النمو في عدد المركبات ، وسوء إدارة حركة المرور، ودعم الطاقة الكبير، وعدم كفاية وسائل النقل العام ، والسيارات القديمة والطرق المزدهمة، وخصوصاً في منطقة المشرق. أما في بلدان م جلس التعاون الخليجي فتعتبر الطاقة والبتروكيماويات والألمونيوم ومصانع الأسمدة ، فضلاً عن السيارات هي المصادر الرئيسية لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيرها من ملوثات الهواء .

وهناك أجزاء من المنطقة العربية، وتحديداً في غرب آسيا، تعتبر من أكثر المناطق المجهددة مائياً في العالم. ونتيجة للنمو السكاني السريع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة ، بينما ارتفع الاستهلاك. ويتراوح متوسط استهلاك الفرد بين 300-750 لتر / شخص / يوم، ويصنف سكان دول مجلس التعاون الخليجي علي أنهم أكثر الأشخاص المستخدمين للمياه في العالم. علماً بأن تحلية مياه البحر توفر الجزء الأكبر من مياه البلدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، ولكن الاستدامة يعوقها الافتقار لإدارة الطلب وآليات التسعير . وتستهلك الزراعة أكثر من 80 % من المياه المتاحة في المنطقة . وللدعم الذي يقدم لقطاع الزراعة، اتسع نطاق الزراعات المرورية لتحقيق الأمن الغذائي ، إلا أن عدم كفاءة وسائل الاستخدام وسوء التخطيط وتسبب في وجود ضغوط كبيرة على الموارد المحدودة للمياه.

كما أدت سرعة التحول إلي الحضرة ، وإدارة النفايات غير المناسبة وتغير أنماط الحياة إلى زيادة توليد النفايات مع محتويات عالية من المواد العضوية . يتراوح نصيب الفرد من النفايات الصلبة ما بين 0.6 و 1.4 كجم للشخص في اليوم. إن عدم قدرة نظم إدارة النفايات الحالية على مواكبة التزايد المستمر في معدلات توليد النفايات أدى إلى مشاكل صحية وبيئية كبيرة . وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصنيع السريع قد أدى إلى تزايد معدل النفايات الخطرة في المنطقة وخاصة من النفط والمعادن والصناعات الكيماوية.

وقد تم استحداث أدوات و مفاهيم الإنتاج الأنظف في بعض الدول العربية ضمن التطور التدريجي للإدارة البيئية السليمة على المستويات الوطنية. حيث أنشأت مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية، أو هي في سبيلها للبدء، في معظم البلدان . وكانت تونس أولى بلدان المنطقة التي فتحت مركزاً يستخدم الإنتاج الأكثر نظافة في الصناعة في عام 1996 ، تليها المغرب و لبنان ومصر والأردن و الجزائر و سوريا. وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً عن إنشاء المركز الوطني للإنتاج الأنظف، ودول عربية أخرى في مرحلة إنشاء مراكزها الوطنية للإنتاج الأنظف . وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج

الأمم المتحدة للبيئة / فرع التقنية والاقتصاد والصناعة يعد لإنشاء مركزاً إقليمياً للإنتاج الأنظف مقترح في الأردن. وكما ذكر أعلاه ، دعت المنطقة العربية خلال اجتماع الخبراء بمدينة العين إلى إنشاء شبكة إقليمية للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في تعاون وثيق مع منظمة اليونيدو.

لعبت السياحة دوراً هاماً في بعض الإقتصادات العربية مثل الإمارات ومصر ولبنان والأردن ، والمم لكة العربية السعودية . وقد أفاد المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) أنه في عام 2007 ، شهدت أفريقيا والشرق الأوسط معدلات نمو أعلى من المتوسط العالمي (3.9 ٪) ، من حيث إجمالي الطلب على السفر والسياحة ، بمعدل 5.9 ٪ و 5.2 ٪ على التوالي . وقد بات الترويج لمفاهيم و أدوات السياحة المستدامة ضرورة إقليمية بالنظر إلى القلق المتزايد حول هذا الكوكب ، و ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

4الرؤية:

إن البرنامج العشري العربي للاستهلاك والإنتاج المستدام يهدف إلى تعزيز مفهوم للاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية من خلال تشجيع استخدام المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة و التي تكفل حمايتها ، والحفاظ على المياه والطاقة فضلاً عن غيرها من الموارد الطبيعية، كما يهدف في الوقت نفسه إلى القضاء على الفقر وتعزيز أسلوب الحياة المستدامة.

5 المجالات ذات الأولوية في التنفيذ:

5-1 تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة :

لعب قطاع الطاقة العربي وسيستمر في لعب دور هام في المنطقة والاقتصاد العالمي أيضاً. فبالإضافة إلى تلبية احتياجات الطاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه يعد مصدراً لعائدات صادرات النفط والغاز التي تساهم أيضاً في عم لية التنمية الاقتصادية. ويمثل قطاع النفط والغاز أكبر قطاع اقتصادي في المنطقة . فالاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في البلدان العربية تمثل تقريبا 58 ٪ من اجمالي إنتاج العالم ، في حين تقدر الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي بحوالي 3 ٪ من الاحتياطيات المؤكدة في العالم. وبحلول نهاية عام 2006، فإن البلدان العربية المصدرة للنفط تنتج تقريبا من 23 مليون برميل يوميا من النفط و 355 مليار متر مكعب من الغاز ، مما يمثل نحو 31,7 ٪ و 12,5 ٪ علي التوالي من اجمالي إنتاج النفط والغاز علي المستوي العالمي . ومع صادرات النفط التي بلغت 20,5 مليون برميل يوميا والصادرات السنوية من الغاز التي بلغت 100 مليار متر مكعب ، أصبحت البلدان

العربية مسؤولة عن 43 ٪ و 15 ٪ من إجمالي صادرات النفط والغاز على التوالي . وفي عام 2006، أسهم قطاع النفط (إنتاج النفط والغاز، والتصنيع والتكرير) بنسبة 40 ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي . وعلى الجانب الآخر ، بلغت صادرات النفط نحو 419 مليار دولار أمريكي بالأسعار الحالية لعام 2006. علما بأن زيادة عائدات النفط كانت هي الدافع الرئيسي للتنمية الاقتصادية العربية في معظم الدول المنتجة للنفط. وبسبب الزيادات الملحوظة في الآونة الأخيرة لأسعار النفط وتصاعد مستويات إنتاج النفط في بعض الدول العربية، شهدت عائدات النفط نمواً متوازياً لم يسبق له مثيل.

وتعتمد الاقتصاديات العربية أيضاً بشكل كبير على النفط والغاز لتلبية الطلب على الطاقة المحلية. ويسهم النفط بنحو 53,6 ٪ من إجمالي الطلب وتمثل نسبة الغاز نحو 43,9 في المائة، في حين أن الموارد الأخرى مثل الطاقة المائية والفحم ، والموارد المتجددة لا تمثل سوى نحو 2 ٪.

وتتمتع المنطقة أيضاً بإمكانات جيدة من موارد الطاقة المتجددة مع قدرة كهربائية مائية بلغت 8967 ميغاوات وتتراوح موارد الطاقة الشمسية بين 1460-3000 كيلووات في الساعة لكل متر مربع في السنة . وتتوافر موارد طاقة الرياح أيضاً في العديد من البلدان العربية كما تم تسويقها في مصر. وفي كثير من الحالات، تتطلب كفاءة أنماط استهلاك وإنتاج الطاقة في المنطقة بعض التحسينات. ورغم أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي هي من بين الأعلى في قائمة العالم فإن أكثر من 40 ٪ من مجموع السكان العرب في المناطق الريفية والحضرية في المناطق الفقيرة لا تتوافر لهم الموارد الكافية للحصول على خدمات الطاقة . ولو حظ أيضاً أن نحو خمس السكان العرب يعتمد على أنواع الوقود غير التجارية لمختلف استخدامات الطاقة . وتراوح معدلات الإمداد بالكهرباء في البلدان العربية في 2008/2007 من نسبة 100 في المائة في دول مثل الكويت و لبنان والبحرين لتتراوح ما بين 25-30% في السودان. وقد كانت مؤشرات استهلاك الطاقة في المنطقة العربية في عام 2003 على النحو التالي:

1. بلغ متوسط استهلاك الطاقة الأولية 1196 كيلو جرام مكافئ نفط، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1523 كيلو جرام مكافئ نفط . ويوجد تفاوت كبير في مستويات استهلاك الطاقة داخل الدول العربية وبين بعضها البعض.

2. بلغ متوسط استهلاك الكهرباء 1445 كيلووات في الساعة للفرد على الصعيد الإقليمي، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 2271 كيلووات في الساعة للفرد الواحد.

3. بلغ متوسط كثافة الطاقة الأولية في المنطقة 0,51 كيلو جرام مكافئ نפט لكل دولار امر يكي مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0,27 كيلو جرام مكافئ نפט ، مما يعكس انخفاض العائدات الاقتصادية على استهلاك الطاقة في المنطقة.

وبالاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري ، يتضح أن الاتجاهات الحالية في قطاع الطاقة العربي غير مستدامة. ولذلك فإن التحرك نحو تحقيق أهداف الطاقة لأغراض التنمية المستدامة يتطلب سياسات وتدابير لمعالجة هذه المشاكل ، مع الحفاظ على الإسهام الفعال للقطاع من اجل ازدهار المنطقة . ومنذ عام 1992 ، كانت البلدان العربية تتجه نحو استدامة قطاع الطاقة لتحقيق الغايات والأهداف ذات الصلة بقضايا الطاقة الرئيسية المحددة في الأجندة 21، اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية 21، ولجنة التنمية المستدامة- 9، ولجنة التنمية المستدامة- 15 وخطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرج. وقد تم إحراز بعض التقدم، إلا انه بالرغم من ذلك لا تزال هناك حاجة لاتخاذ خطوات أكثر لتحقيق نفس الأهداف.

وقد تم بالفعل إنشاء شراكة بشأ ن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة من خلال مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية ، بما في ذلك منظمة الأوبك، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وقد تم إصدار سبعة إعلانات عربية رئيسية تعبر عن اه نقام الدول العربية و التزامها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهذه الإعلانات هي :

- إعلان أبو ظبي بشأن مستقبل العمل البيئي العربي (2001).
- الطاقة والمبادرة العربية للتنمية المستدامة (2002).
- إعلان أبو ظبي بشأن البيئ والطاقة (2003).
- بيان صنعاء للطاقة المتجددة (2004).
- إعلان القاهرة (2006).
- إعلان دمشق (2007).
- الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ (2007).
- إعلان الكويت للقممة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (2009).

في إعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة ، وافق وزراء الطاقة ووزراء البيئة العرب على إطار واسع من التدابير والبرامج ، معبرين عن إرادتهم السياسية نحو تطوير دور أكثر فعالية لقطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ، كما أكد الإعلان على ما يلي :

- أهمية تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في المنطقة، من خلال زيادة فرص الحصول على خدمات طاقة يعتمد عليها و موثوق بها خاصة بالمناطق الريفية والمناطق النائية باستخدام مزيج من موارد الطاقة المتاحة و التقليدية والمتجددة .

- الحاجة لوضع استراتيجيات وطنية لتعزيز استدامة قطاع الطاقة العربي.
- أهمية تعزيز مشاريع التكامل الإقليمي في مجال الطاقة ، ولا سيما شبكات الربط الكهربائي وشبكات أنابيب الغاز الطبيعي.
- دعوة البلدان المتقدمة إلى اعتماد تدابير، و برامج وموارد مالية لدعم البلدان النامية ، بما فيها الدول العربية في برامجها لتحقيق التنمية المستدامة ، مع التركيز بصفة خاصة على البحث والتطوير ، وبناء القدرات ، ونقل التكنولوجيا.

1-1-5 الأهداف :

- تحسين إمكانية الحصول على الطاقة
- تحسين كفاءة الطاقة
- دعم الاستخدام الأمثل و التنظيف لموارد النفط والغاز الطبيعي
- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الوقود
- نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة لا سيما في المناطق الريفية و النائية .
- دعم تنمية مصارف الكربون من خلال التشجير .
- معالجة تدهور جودة الهواء في العديد من المدن العربية.

2-1-5 سياسات الطاقة المقترحة:

اعترافاً بالحاجة إلى التحرك نحو إدارة اقتصادية ومستدامة لقطاع الطاقة ، ولتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام للطاقة ، ستواصل البلدان في المنطقة العربية تطوير سياساتها في مجال الطاقة لتشمل واحدة أو أكثر من الأسباب التالية :

- * زيادة سبل الحصول على الطاقة لجميع المجتمعات المحلية وبصفة رئيسية في المناطق الريفية والنائية.
- * استعراض تعريفات الطاقة القائمة من أجل إدماج التكاليف البيئية والاجتماعية ودعم الإدارة الاقتصادية لقطاع الطاقة مع المحافظة على إعانات الفقراء.
- * تشجيع الاستثمارات في مجال الإنتاج و التنقيب عن النفط والغاز ، واستخدام التكنولوجيات الأنظف واعتماد تدابير للحد من الآثار البيئية لهذا للقطاع.
- * تعزيز التجارة وإقامة شبكات الربط الكهربائي ومشروعات شبكات أنابيب الغاز الطبيعي.
- * تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مرافق الطاقة ، بما في ها محطات الطاقة وشبكات التوزيع.

- * تحسين كفاءة الطاقة في مجال إنتاج الطاقة واستهلاكها، ولا سيما في الصناعات كثيفة الطاقة، والنقل، والسلطة.
- * تشجيع التوسع في استخدام أنواع الوقود الأنظف.
- * تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة واستخدامها على نطاق واسع.
- * دعم تعزيز الإنتاج الأنظف في قطاع الطاقة.
- * دعم إدارة جودة و نوعية الهواء في المناطق الحضرية من خلال تحسين التخطيط واستخدام الأراضي، وإنشاء الأنظمة و الشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية للنقل المستدام واستخدام المركبات الأنظف.

2-5 إدارة الموارد المائية :

من بين القضايا الإنمائية الرئيسية في المنطقة العربية ندرة الموارد المائية. ونظرا لموقعها الجغرافي، تعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق المجهدة مائيا في العالم. وتمثل المنطقة نحو أكثر من 3% من سكان العالم و 10% من مساحة أراضيها ولكنها تمثل فقط 1.2% من إنتاج العالم من موارد المياه المتجددة. كما أن أكثر عشر دول مجهدة مائيا في العالم هي دول عربية كما أن هناك ثماني دول عربية يبلغ نصيب الفرد السنوي من استهلاك المياه بها أقل من 500 متر مكعب. كما أن حوالي 50 مليون شخص لا يستطيعون الحصول علي مياه الشرب الآمنة ويفتقر نحو 80 مليون شخص إلي الصرف الصحي الآمنة.

إن القوى الدافعة الرئيسية لمشاكل المياه في المنطقة هي تزايد عدد السكان والنمو السريع والتنافس على المياه في القطاعات المدنية و لصناعية والزراعية و ممارسات و سياسات إدارة المياه غير الفعالة و السلام الإقليمي المتقلب والوضع الأمني. علاوة على ذلك، تتدفق أكثر من 10 أنهار من خارج المنطقة لكي توفر نحو 35% من إمدادات المياه المتجددة التي تستخرج من قبل دول المنبع المشتركة. أن تزايد الطلب على المياه من دول المنبع المشتركة في مصادر المياه قد أدى إلى خفض حصة دول المصب خاصة سوريا و العراق. كما أصبحت جودة المياه قضية كبرى تهتم بها المنطقة العربية. ويمثل التلوث المائي شكل أساسي بالإضافة إلى الصرف الصحي و النفايات الصناعية ووفرة الزراعة تهديدا جادا للصحة البشرية و يؤدي إلى ندرة خطيرة للمياه فهو يخفض من نسبة المياه المتاحة.

وفي نفس الوقت لا يمكن المبالغة في الأهمية الحيوية للمياه حيث تحدد المياه إلي حد كبير نمط الاستيطان وتلعب دورا حاسما في أسلوب الحياة. وتعتمد الصحة والتغذية علي توافر المياه ذات النوعية المقبولة التي تعد مدخلا أساسيا لمعظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة في المناطق الريفية حيث يستهلك القطاع الزراعي حوالي 80-85% من إمدادات المياه في معظم دول المنطقة.

وقد أصبحت جودة المياه قضية ذات اهتمام رئيسي في المنطقة العربية . كما يمثل تلوث المياه وتصريف مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية والزراعية والنفايات السائلة تهديدا خطيرا لصحة الإنسان ويزيد من تفاقم ندرة المياه النظيفة عن طريق الحد من المياه النظيفة المتاحة مما يؤثر على صحة الإنسان وإنتاجية المياه وأسلوب الحياة.

ومع توقع تزايد ندرة المياه العذبة والنمو السكاني في المستقبل، تعطي الأولوية للاستهلاك المحلي لتلبية الاحتياجات الأساسية. يتطلب هذا التحول من الري استخدام المياه المنزلية، تحليلا دقيقا للعوامل المتعددة التي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد المائية. وتتجاوز كفاءة استخدام المياه بالكاد 40% في معظم الدول العربية . ولذلك ينبغي على التخطيط الاستراتيجي التشديد على إنتاجية المياه – إنتاج أي سلعة لكل وحدة مياه – والتركيز بصفة خاصة على قطاع الزراعة من أجل محاولة تحقيق قدر أكبر من قيمة وحدة المياه. وفي هذا الصدد، ينبغي تأييد مفهوم المياه الافتراضية في المنطقة للحد من نقص المياه وتقليل النفايات. يشير مفهوم المياه الافتراضية إلى كمية المياه التي تدخل في سلعة معينة وكمية المياه اللازمة لإنتاج تلك السلع. ومن ثم، قد يكون له قيمة اقتصادية وهي استيراد المنتجات الغنية بالمياه بدلا من إنتاجها محليا وفقدان الموارد المائية النادرة المتاحة، مما يؤدي إلى توفير المزيد من المياه لاستخدامها في قطاعات أخرى لازمة.

ومن أجل سدادا لطلب المتزايد على المياه، تقوم معظم الدول العربية بتطوير موارد المياه غير التقليدية وخاصة تحلية مياه البحر في المنطقة الفرعية لدول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى ذلك، تزود تكنولوجيات تحلية المياه الثاقبة والتي تتم على نطاق واسع في تلك المنطقة باستخدام النفط والغاز مما أدى إلى تفاقم الآثار البيئية وانبعاثات الكربون. وبالتالي، فإن هذا قد يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الطاقة وانبعاثات CO2 في بلدان مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد. كما يتم إنتاج أكثر من 60 ٪ من المياه المحلاة في العالم في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعتبر الإنتاج المستدام للمياه المحلاة ونوعيته هي قضية أخرى هامة بالمنطقة وهناك خيارات أخرى مستخدمة لزيادة إمدادات المياه تشمل إعادة استخدام المياه المعالجة والصرف الزراعي وتشجيع الزراعة القائمة على الأمطار باستخدام تجميع مياه الأمطار ومياه الفيضانات.

وقد تم إحراز تقدم كبير في مختلف دول المنطقة للتغلب على ندرة المياه وضمان التنمية المستدامة. وقد تم التخلي عن ممارسات إدارة الطلب لصالح نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما في ذلك إدارة الطلب على المياه (ملحق 1).

وتشمل إدارة الطلب الحد من الخسائر في استخدام المياه، علي سبيل المثال، استخدام تكنولوجيا توفير المياه في القطاع الصناعي والقطاعات المحلية والتقنيات الحديثة للري مثل الرش والري بالتنقيط.

كما تركز الإصلاحات في قطاعات المياه في المنطقة العربية علي اللامركزية والخصخصة وإدارة الطلب والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية.

5-2-1 الأهداف :

- تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها أحواض الأنهار ومستجمعات المياه، علي أساس القانون الدولي والاتفاقات القائمة.
- حماية موارد المياه، بما في ذلك المياه السطحية والمياه الجوفية، والأراضي الرطبة والبحار الإقليمية من التلوث.
- دعم الجهود الرامية إلى تطوير الموارد المائية البديلة، وتطوير مصادر مستدامة للتكنولوجيا لتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير وإعادة الاستخدام الكفؤ لمياه الصرف المعالجة.
- تعزيز كفاءة استهلاك المياه في مختلف القطاعات المستهلكة.

5-2-2 سياسات المياه المقترحة:

سياسات لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام للموارد المائية التي تعتمد علي عدد من أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتشمل ما يلي :

- اعتماد إدارة متكاملة لموارد المياه مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة . ويمكن تنفيذ ذلك من خلال المساهمة في عملية التخطيط والتنفيذ التي تجمع أصحاب المصلحة لتحديد كيفية تلبية الاحتياجات طويلة الأجل للمياه مع المحافظة علي الخدمات البيئية الأساسية والفوائد الاقتصادية . وتدعو الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلي وضع سياسة تمكين وإيجاد إطار مؤسسي واستخدام المزيج المناسب من أدوات السياسة والإدارة اللازمة وتشمل علي سبيل المثال الأدوات الاقتصادية والتنظيمية .
- التنمية والتوسع في استخدام تكنولوجيات جديدة لتحلية المياه .
- إعادة تدوير وإعادة الاستخدام الكفؤ لمياه الصرف المعالجة .
- إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف من أجل تحقيق الفائض المنزلي و الصناعي و الزراعي لتحسين جودة المياه .
- رصد التغيرات المناخية في المنطقة العربية ومدى تأثرها علي المياه والأمن الغذائي .
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في إدارة موارد المياه لتحقيق الأمن الغذائي والمياه .

- إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام المياه في مختلف القطاعات المستهلكة من خلال الحد من إهدار المياه في مختلف القطاعات المستهلكة علي سبيل المثال واستخدام تقنيات الري الحديثة في الزراعة وتحسين البنية التحتية لتوزيع مياه الشرب.
- اعتماد سياسات، تشمل الأدوات القائمة على السوق لاسترداد تكاليف المياه.
- تحقيق الاستفادة القصوى من المياه الافتراضية لتلبية الطلب على الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.
- اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحسين كفاءة استخدام المياه في الممارسات الزراعية وأساليب الري لتوفير المياه في قطاع الزراعة.
- دعم الأنشطة التمكينية لضمان حقوق دول المنبع للمشاركة في موارد المياه السطحية.

3-5 إدارة المخلفات:

إن النمو السكاني والاقتصادي، والمعدل السريع للتحضر، والتنمية الصناعية السريعة، وارتفاع مستويات المعيشة وتغيير أنماط الاستهلاك قد أسهمت جميعا في زيادة كبيرة في توليد المخلفات الصلبة وتغير في مكوناتها وخصائصها في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن تتجاوز كمية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة في المنطقة العربية في عام (2020) بـ 200 مليون طن في السنة. وتظهر الإحصاءات المتوفرة عن المخلفات البلدية الصلبة في بعض الدول العربية أن هناك ارتباط واضح بين دخل الفرد ومعدل توليد المخلفات الصلبة أي إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى توليد مخلفات أكثر. وتشير نفس الأرقام إلى أن ما يقرب من 80 ٪ من إجمالي المخلفات الصلبة البلدية في المنطقة العربية قابلة للتحلل وإعادة التدوير كما أنها تعكس أنماط الاستهلاك وصورة صناعة التعبئة والتغليف. وفي المتوسط يعد حوالي 50 إلى 60 ٪ من النفايات البلدية الصلبة عضوية وحوالي 10 ٪ ورق، 7 ٪ بلاستيك، 4 ٪ زجاج، 4 ٪ معادن، 4 ٪ منسوجات.

وفي كثير من البلدان يمكن أن يترك ما يقرب من 50 ٪ من النفايات المتولدة ممكن إن دون تجميع خاصة في المناطق النائية والريفية. ولا تزال الطرق البدائية للتخلص من تلك النفايات تمارس في بعض أنحاء المنطقة، بما فيها الحرق والكب والرمي المفتوح، وكذلك الخلط بين النفايات البلدية والنفايات الطبية والصناعية عند التخلص منها. وكثيرا ما تختلط النفايات الخطرة بالنفايات البلدية خلال معالجة النفايات والتخلص منها.

إن المشاكل المتعلقة بتلوث المواقع القديمة التخلص من النفايات، والتوسع في المناطق السكنية، والجهود المتوالية للإصحاح والتأهيل آخذة في الارتفاع في عدة بلدان. ولذلك فإن إستراتيجية الإدارة المتكاملة للنفايات (أي، من المهد إلى اللحد) مع التسلسل الهرمي العالمي قد طبقت مؤخرا في عدة بلدان أيضا. وبدأ العمل بطرق

التجميع الحديثة، وأنظمة معالجة النفايات والتخلص منها، مثل عربة ال جمع والفرز، السماد، وحرق النفايات الطبية، والمدافن الصحية . ولكن ما زالت عمليات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والاسترداد في مراحلها الأولية.

وفيما عدا استثناءات قليلة في دول مجلس التعاون الخليجي، نادرا ما تكون هناك مراقبة لعملية التخلص من المخلفات الخطرة في المنطقة، على الرغم من أن بعض مقالب القمامة للمخلفات عادة ما تكون مخصصة للمخلفات الخطرة. ويستثنى من هذا مدينة الجبيل الصناعية، والمملكة العربية السعودية، ودفن النفايات الخطرة في البحرين. كما تم تنفيذ مشروع آخر ناجح لإدارة المخلفات الخطرة في مصر، ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإنه وفقا لاتفاقية بازل عام (1995) نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وبموجب القرار 19/III من اجتماع مؤتمر الأطراف الثالث للاتفاقية، تم اختيار مصر لتكون البلد المضيف للمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا في خدمة الدول العربية من شمال إفريقيا وغرب آسيا (المركز الإقليمي لاتفاقية بازل- مصر). وتشمل المهام الرئيسية للمركز بناء قدرات البلدان العربية في مجال إدارة المخلفات الخطرة، وتنفيذ اتفاقية بازل، وجمع وإدارة ونشر المعلومات عن توليد المخلفات وإدارتها والتخلص منها في المنطقة. ويقدم أيضا المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريب للمسؤولين عن التنفيذ ومنتجي النفايات و المسؤولين عن إدارتها وستكون تلك الخدمات على سبيل المثال المسائل القانونية والمؤسسية، وإعداد قوانين الجرد الوطنية نظم إدارة البيئات، وتقنيات النقل من النفايات وإدارتها والتخلص الآمن، وتعبئة الموارد المالية والموارد البشرية، وما إلى ذلك ؛

ومن النادر جداً توافر البيانات عن المخلفات الخطرة والنشاطات المنتجة للنفايات في المنطقة العربية؛ على الرغم انه من الهام جدا وضع السياسات المناسبة وخطط إدارة النفايات الخطرة، وتعتبر التشريعات الوطنية واحدة من أكثر الأدوات القوية للمراقبة والحد من تأثير مشاكل النفايات الخطرة . وقد قامت كثير من بلدان المنطقة بإدخال أحكام في تشريعاتها الوطنية لمراقبة ممارسات إدارة المخلفات الخطرة . وخلال إنفاذ هذه القوانين، تم ملاحظة وجود نقاط ضعف في تلك التشريعات، كما تم تنفيح وتنفيذ الضروري من تلك القوانين.

أصبحت النفايات الإلكترونية تشكل قضية صحية وبيئية هامة حيث أن عملية إعادة تدوير السلع الإلكترونية تتطلب التعرض لتلوث المعادن الثقيلة الخطرة، مثل الرصاص والزنبق والكاديوم، والتي يمكن أن تكون سامة للبشر والنظم الإيكولوجية إذا لم يتم معالجتها أو التخلص منها بطريقة سليمة . لذلك هناك حاجة ماسة إلى تحسين طرق المعالجة الآمنة و المناسبة. وحتى الآن فإن جهود إعادة تدوير النفايات الإلكترونية في المنطقة العربية تقتصر على المباد رات العشوائية الصغيرة الحجم.

ومن المتوقع أن يتم تنفيذ برنامج إدارة النفايات الإلكترونية في المنطقة العربية من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. ويمكن للمؤسسات الحكومية أن تدعم هذه المبادرة من خلال توفير البيئة التمكينية اللازمة لفعالية إدارة النفايات الإلكترونية. وقد تم التخطيط منتدى يشمل المسؤولين التنفيذيين من مؤسسات القطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية، والوكالات البيئية، والمنظمات غير الحكومية. علماً بأن أحد الأهداف الرئيسية لهذا المنتدى هو تبادل المعارف بشأن قصص نجاح إدارة النفايات الإلكترونية، من منظور دولي وإقليمي، ووطني.

5-3-1 الأهداف:

- اعتماد إستراتيجية إدارة متكاملة للنفايات الصلبة (من المهد إلى اللحد)، وتأكيد عناصر المنع و الوقاية التي يمكن من خلالها تحقيق خطة (من المهد إلى المهد).
- حماية الصحة البشرية والبيئة من خلال تشجيع تجنب النفايات و الحد منها وذلك بالاستفادة من النفايات كمورد كلما كان ذلك ممكناً.
- حماية الصحة البشرية والبيئة من النفايات الخطرة بما فيها النفايات الإلكترونية.

5-3-2 سياسات المخلفات المقترحة:

- تشجيع إقرار الإدارة المستدامة المتكاملة للنفايات الصلبة مع التركيز على التسلسل الهرمي للوقاية و الشفاء.
- وضع أطر سياسية و قانونية ومؤسسية داعمة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- وضع الأطر المالية لعكس حساب التكاليف الكاملة وتحقيق مبدأ أن المستخدم يدفع والملوث يدفع.
- استخدام حوافز السوق لتطوير سوق إعادة التدوير.
- تشجيع تجنب النفايات، والحد منها، وإعادة استخدامها وتدويرها عن طريق مولدات النفايات والمستهلكين.
- بناء القدرة المؤسسية للبلديات الخاصة بإدارة النفايات البلدية الصلبة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص والإشراف على أنشطة الإدارة المستدامة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- تشجيع ممارسات الإنتاج المستدام في الصناعة.
- زيادة الوعي العام عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونتائج الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.
- تنمية القدرات من أجل إدارة سليمة وأمنة للنفايات الخطرة.
- تشجيع عملية الفرز في الموقع والفصل بين مختلف أنواع النفايات.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير لتبادل الخبرات في مجال إدارة النفايات البلدية الصلبة وإدارة النفايات الخطرة.

4-5 التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر:

التنمية الريفية هي عملية تهدف إلى إجراء تحسينات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية في المجتمعات الريفية . فهي تجمع المبادرات المحلية مع الجهود الرسمية للحكومات من أجل تحسين الموارد الطبيعية والتنمية البشرية وضمان التوزيع العادل للفوائد. ويغلب على معظم البلدان في المنطقة العربية الطابع الزراعي، لهذا السبب تشكل التنمية الزراعية مجالاً رئيسياً هاما لأنشطة التنمية الريفية الموجهة نحو تحقيق تحسينات شاملة في الحياة الريفية.

وتعتبر الزراعة قطاعاً هاماً بالنسبة لكثير من البلدان العربية، فهي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي ، وتسهم بشكل كبير في الدخل القومي، والعمالة، والصادرات والصناعة . وقد تحسن الإنتاج الزراعي العربي خلال العقد الماضي. ورغم أن الصادرات قد زادت في الفترة نفسها، فإن زيادة الواردات قد أدت بشكل كبير إلى استمرار العجز التجاري في تجارة السلع الزراعية.

ولا تزال الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه العذبة في المنطقة فهي تستهلك أكثر من 80 في المائة من الموارد المتاحة . وتؤثر الزراعة أيضاً على موارد الأرض بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية . وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، استهدفت السياسات الزراعية الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل من خلال التنمية الزراعية. وهي تهدف إلى الإصلاحات المؤسسية من خلال مثلاً جذب استثمارات القطاع الخاص، والتخلص التدريجي من الدعم الحكومي، وإعادة النظر في دور الحكومات في التركيز على دعم الخدمات مثل البحث والتطوير والإرشاد . وقد أدى هذا إلى توسيع الأراضي المزروعة، واعتماد نظم الإنتاج المكثف، والاستثمارات في الآلات الزراعية والكيمائيات الزراعية . ومن أجل الرد على ندرة الموارد المائية، استثمرت العديد من الدول العربية في تكنولوجيات ري أكثر كفاءة . كما أن خطط إعادة استخدام المياه المعالجة تكشف عن التخطيط لزيادة متوسط الغلة، وارتفاع معدلات الإنتاج وتحسين الكفاءة . وبناء عليه فالإدارة المتكاملة لموارد المياه تعزز تدريجياً في العديد من البلدان العربية كذلك.

تواجه الزراعة والتنمية في المنطقة العربية مجموعة من التحديات تشمل الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية وخاصة الأراضي والمياه، الاستخدام غير الحكيم للمحاصيل، والنمو الحضري غير المخطط له، وإزالة الغابات، والاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية مما يؤدي إلى تلوث وتدهور الأراضي . وللتصدي لهذه التحديات، اعتمد القادة العرب إعلان تونس عن التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في عام 2004. وعلاوة على ذلك ، فإن القمة العربية في الجزائر عام 2005 أدت إلى وضع إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة على مدى العامين المقبلين (2005-2025). وقد تم وضع تلك الإستراتيجية من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي اعتمدها القمة العربية في الرياض في عام 2007. وتقوم

حالياً، المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بالعمل على تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة. وفي الأونة الأخيرة، اعتمد وزراء الزراعة العرب، خلال اجتماع الجمعية العامة الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مواجهة الأزمات الغذائية العالمية. ويدعو الإعلان، ضمن أمور أخرى، إلى التعاون الإقليمي العربي لمعالجة مسألة الأمن الغذائي، وتعبئة الموارد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية العربية لتنمية الزراعة المستدامة، ووضع سياسات وتدابير مناسبة للحد من استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي في المنطقة العربية وتحقيق الحد الأقصى من إنتاجها من النفايات الزراعية بدلاً من ذلك.

وقد كان هناك عمليات تحضر مكثفة في المنطقة العربية وخاصة في غرب آسيا خلال العقدين الماضيين. الأمر الذي يتجاوز البنية التحتية الحضرية، كما كان له تأثيرات كبيرة على بيئة المنطقة والموارد الطبيعية. وقد أدى النمو الطبيعي للسكان، والهجرة من الريف، والتشريد بسبب النزاعات المسلحة، والتحويلات الاقتصادية، وزيادة عدد العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع الطلب على المياه والطاقة، وتحديات إدارة النفايات وتدهور نوعية الهواء في المناطق الحضرية. في الوقت نفسه، يميل التحضر إلى أن يكون أحد العوامل الرئيسية للتنمية الريفية المتدهورة بسبب هجرة العقول.

يغلب وجود الفقر في المنطقة العربية بالمناطق الريفية. وتعاني تلك المناطق من الفقر بسبب نقص فرص الحصول على الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية السليمة، فضلاً عن السكن الملائم، وشبكات الطرق والمياه والطاقة، واختيار الوظائف. ولهذا تعتبر التنمية الريفية أمر لا مفر منه للقضاء على الفقر.

ووفقاً للبنك الدولي، فإنه في حين أن 2,4 ٪ فقط من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في فقر مدقع بدخل قدره 1 دولار في اليوم، يقفز هذا الرقم إلى نسبة أكثر واقعية وهي أن 23 ٪ من السكان يعيشون بدخل قدره 2 دولار فقط في اليوم. وتعتبر وجهات نظر المنطقة العربية ككل من أجل القضاء على الفقر مشجعة، إلا أنه مازال هناك فجوات واسعة بين المناطق الفرعية للدول العربية وداخلها. ومن المرجح أن تفشل العراق وفلسطين والدول العربية والبلدان الأقل نمواً في تحقيق الغايات المتعلقة بالفقر للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 دون إجراء تحسينات جذرية في الحالة الاقتصادية والسياسية. ويظهر تفاوت واسع بين الدول الأقل نمو وغيرها من المناطق الفرعية. وستظل المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدل الفقر إذا لم يتم حل المشاكل الحادة التي تعاني منها الدول العربية الأقل نمواً. وبناء على ذلك، فإذا كانت المنطقة العربية ترغب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 فعليها أن تسرع وتيرة جهودها من خلال إصلاحات

مصممة و مخطط لها وسياسات تنموية، بدعم من التعاون الإقليمي وبرامج التكامل بين الدول العربية، ولا سيما في مجالات التجارة العربية الم شتركة، والاستثمار الخاص المباشر، وانتقال العمالة، والمساعدة الإنمائية الرسمية.

على الرغم من أن حصول المرأة على التعليم قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام 1970، إلا أن أوجه التفاوت بين الجنسين لا تزال قائمة . حيث أن أكثر من نصف النساء أميين، وتحتل المرأة أقل من خمس ة في المائة من المقاعد في المجالس التشريعية العربية.

1-4-5 الأهداف :

- تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان الريف .
- تضيق فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية .
- تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية المتمثلة في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.
- تخفيف حدة الفقر مع إيلاء دور المرأة الاعتبار الواجب .

2-4-5 سياسات التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر المقترحة:

- تحسين نظم البنية الأساسية الريفية .
- تعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدام الحديثة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية ، وذلك تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية لخفض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف .
- تحسين الوصول إلى المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية تماشي مع الأهداف الإنمائية للألفية .
- توسيع خدمات التمويل الصغير الأخضر لسكان الريف .
- تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية في المناطق الريفية .
- تعزيز فعالية الاستثمارات العامة في الزراعة والتنمية الريفية .
- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن ن الغذائي (مثل الزراعة العضوية) .
- تحسين ممارسات الري المستدامة (مثل الري بالتنقيط) .
- تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التنمية .
- تشجيع المحافظة على الموارد الطبيعية .
- دعم التراث الطبيعي والثقافي من خلال التنمية السياحية المستدامة .

5-5 التعليم وأساليب الحياة المستدامة :

اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر 2002 ، القرار 254/57 بشأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014). ويهدف العقد إلى دمج القيم المتأصلة في التنمية المستدامة في جميع جوانب التعلم لتشجيع التغييرات في السلوك الذي سيحقق مجتمع أكثر عدلا وحيوية للجميع. وهو يعني أيضا أن التعليم يجب أن يكون عالي الجودة. ويجب أن يجد مبدأ التنمية المستدامة مكانه في تعليم الأطفال، والتعليم العالي، والتعليم غير الرسمي، ووسائل الإعلام، وأنشطة التعلم المعتمدة على المجتمع . وهذا يعني أن التعليم يجب أن يتغير كي يستطيع أن يتناول بالإضافة إلى اتجاهات سوق العمل، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

وبدراك الحاجة الملحة إلى وضع حلول مشتركة لمشاكل نظم التعليم العربية، طالبت القمة العربية في الخرطوم في عام 2006 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بإعداد خطة إستراتيجية لتطوير التعليم في العالم العربي . وقد أعدت الإسكو هذه الخطة التي اعتمدها القمة العربية في دمشق في عام 2008. وتحدد الخطة الإستراتيجية نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص المتاحة لتطوير نظم التعليم في الدول العربية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف . كما تؤكد أيضا على الترابط بين التعليم والتنمية المستدامة . وتوصي الخطة العربية بالقيام بمشاريع بحث بجميع الدول العربية في عدد من المجالات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا الحيوية، وتحلية المياه، وحماية البيئة.

وقد دعت مبادرة التنمية المستدامة بالمنطقة العربية إلى دعم تطوير الاستراتيجيات الوطنية وبرامج القومية للتعليم ومحو الأمية كجزء من إستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وأيضا من خلال تقديم الدعم لتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التعليم، بما في ذلك تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية . وتستمر معظم الدول العربية في تنفيذ برامج وطنية للقضاء على الأمية، وإصلاح نظم التعليم الوطنية.

زاد صافي معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي في المنطقة العربية بنسبة 10 في المائة منذ 1991/1990؛ وبلغ 80.5 ٪ في العام الدراسي 2005/2004. كما زاد مؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0.81 في عام 1991 إلى 0.92 في عام 2005، لأن معظم البلدان تسير على النحو الصحيح تجاه تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية بحلول عام 2015. ومع ذلك ، فإن المنطقة العربية بحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم بدرجة كبيرة لضمان التحاق الابتدائي بحلول عام 2015. ولكن هذا المعدل يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر . ويتمثل هذا في حقيقة أن ما يقرب من ثلثي أكثر من 7.5 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس يعيشون في أقل البلدان العربية نموا . ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال ال سنوات ال 15 الماضية، إلا أن تقريبا طفل واحد من كل طفلين لم يلتحق بالمدرسة في أقل البلدان العربية نموا في عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الالتحاق قد هبطت بأكثر من 6 نقاط مئوية

منذ عام 1990 في العراق، بسبب العقوبات الاقتصادية، وبعد الحرب، وأكثر من 16 نقطة مئوية منذ عام 1999 في فلسطين بسبب استمرار القمع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي عام 2005، نحو 81 ٪ من الطلاب المؤهلين للوصول إلى الصف الأخير من المدارس الابتدائية نفذت ذلك. غير أن التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات الـ 15 الماضية لم يكن سريعاً بما يكفي لوضع المنطقة على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالنظر إلى أن العالم العربي يحظى بأكبر نسبة من الشباب بين المناطق النامية، يعتبر الشباب طرف مؤثر في اقتصاد المنطقة والمحرك الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق خطة جوهان سبرج للتنفيذ. ويضمن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية للشباب اليوم رفاهية الأجيال المقبلة. وهكذا، فإن مشاركة الشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف يساعد كثيراً في ضمان الاستدامة في المستقبل. وستلعب تلك العادة التي يطورها الشباب دوراً حاسماً في أنماط الاستهلاك المستقبلية، والأسواق، وأساليب الحياة. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن متوسط معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفع إلى 95.9 في المائة - وهي أعلى نسبة في المنطقة العربية. على النقيض من ذلك، في أقل البلدان العربية نمواً، تقريباً واحد من كل ثلاثة من الشباب أمي، تعتبر هذه احد الفجوات التي يجب سدها.

ومن خلال مبادرة التبادل بين الشباب، حاول كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو أن يوضح للشباب أنه من الممكن ترجمة تطلعاتنا من أجل عالم أفضل من خلال الأفعال اليومية. ويوضح تبادل الشباب على وجه الخصوص كيف ان الاستهلاك المستدام يتصل مباشرة بنوعية الحياة، والاستخدام الفعال للموارد، والحد من النفايات، وقضايا أخلاقية مثل عمالة الأطفال على سبيل المثال. وينبغي على المنطقة أن تواصل الاستفادة من الموارد المتاحة على الرغم من مبادرة التبادل بين الشباب من أجل توعية الشباب بالفرص التي تتيحها أكثر أساليب الحياة المستدامة وتمكينهم من اتخاذ بداية مختلفة من حياتهم اليومية.

وبسبب النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والعوامل الثقافية والاجتماعية، شهدت أنماط الاستهلاك في معظم البلدان العربية تغيرات هائلة خلال العقود الماضية. في العديد من البلدان العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ازداد عدد السيارات على الطرق، السياحة، وأصبحت رحلات العمل وأوقات الفراغ أكثر توتراً، كما أصبحت ملكية الأجهزة المنزلية والأدوات والاتصالات آخذة في النمو. وأصبحت كثير من المنتجات، مثل الهواتف المحمولة والمعدات السمعية والبصرية التي كانت تعتبر في السابق من الكماليات أصبحت الآن من الضروريات في معظم البلدان العربية.

كما أن نسبة استهلاك المياه والكهرباء آخذة في الارتفاع، فضلا عن توليد المخلفات. ومن حيث نصيب الفرد، نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً قائماً في استخدام الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية . وقد أصبح نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي أعلى من المتوسط العالمي . ولا يزال نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في السابق من بين أعلى المعدلات في العالم أيضاً. كما أن الحال بالنسبة لاستهلاك المياه ليس استثناء . فعلى الرغم من ندرة الموارد المائية في معظم البلدان العربية، ارتفع نصيب الفرد نسبياً من استهلاك المياه. وهناك تفاوت كبير في الاستهلاك لا تزال تتصاعد بين مختلف الدول العربية وبين الأغنياء والفقراء في البلد نفسه . أن تغيير عادات الاستهلاك تحتاج إلي جهود توعية عامة و تعليمية . وهذا من شأنه أن يمزج بين السياسات الحكومية والاستراتيجيات التجارية ، وتشجيع الأعمال الفردية والمجتمعية، وإشراك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ، ومساهمة وسائل الإعلام.

5-1-الأهداف :

- "دعم وضع استراتيجيات وطنية وبرامج للتعليم ومحو الأمية كجزء من إستراتيجية التخفيف من حدة الفقر".
- تقديم قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام وأسلوب الحياة المستدامة في عمليات التعلم الرسمية مع تواصل مناسب بعمليات التعلم الغير رسمي.

5-2- سياسات التعليم وأساليب الحياة المستدامة المقترحة:

- دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التعليم ، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية.
- تشجيع العلامات الإيكولوجية، ومعايير كفاءة الوقود ومعايير الكفاءة في استخدام الطاقة من أجل تحسين استخدام الموارد.
- دعم المشتريات العمومية الخضراء.
- تعزيز معايير المباني الصديقة للبيئة (بالتعاون مع مبادرة البناء والتشييد المستدامين).
- تطوير سياحة مستدامة من خلال التعليم ونشر الوعي.
- تطوير نظم مستدامة للنقل العام.
- استخدام الأدوات الاقتصادية لاستيعاب التكاليف البيئية في خطط التسعير للسلع والخدمات.
- إدخال مفاهيم الآثار الإيكولوجية في التعليم النظامي وغير النظامي والأشكال الموازية للمناهج الدراسية.
- تشجيع الكفاءة الإيكولوجية لتصميم منتجات وخدمات بموارد طبيعية أقل ونفايات أقل.
- استخدام سلطة وسائل الإعلام، والإعلانات، والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين في تعزيز حفظ الموارد الطبيعية البيئية وكفاءة المنتجات والخدمات من خلال التسويق الاجتماعي والبيئي.

- تمكين وإشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب في التعليم العام ،
- وتسهيل تغيير السلوك، وتحسين البيئة ومحو الأمية.
- وضع وإنفاذ قوانين حماية المستهلك ، وتشجيع منظمات حماية المستهلك.
- مكافحة مفاهيم الاستهلاك الجديدة التي غزت المنطقة و ذلك عن طريق إحياء الممارسات المستدامة التي يتضمنها التراث العربي والإسلامي.

6- السياحة المستدامة

تمثل السياحة حوالي 10 ٪ من النشاط الاقتصادي العالمي ، وأصبحت واحدة من المولدات الرئيسية لفرص العمل . ويتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) أن يوفر قطاع السياحة 10.5 مليون فرصة عمل (10,1 ٪ من مجموع القوى العاملة) في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك في عام 2009. وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن السياحة الدولية سوف تواصل النمو بمتوسط معدل سنوي قدره 4 ٪ بحلول عام 2020. وهناك أيضا تقدير متزايد للدور المحتمل للسياحة في مواجهة الفقر في العالم ، عن طريق جلب مصادر للدخل إلى قلب بعض أفقر المجتمعات . وفي بعض المجتمعات المحلية ، تعد السياحة هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل . فالسياحة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الريفية ، والتمكين الاجتماعي ، لا سيما بالنسبة للمرأة.

وباعتبارها واحدة من أكبر الصناعات في العالم ، فإن السياحة ، يقع عليها مسؤولية أخذ زمام القيادة في تحقيق الاستدامة. ولحسن الحظ ، فإن ربحية وديمومة السياحة تعتمد في معظم الأحوال على الأصول الطبيعية ، مثل البيئة النظيفة والظروف الآمنة في البلد المقصود -- وهي كلها عناصر للاستدامة. فالسياحة غير المستدامة لها آثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية مثل النمو العشوائي والتدهور البيئي وفقدان موئل الحياة البرية والتنوع البيولوجي ، والإضرار بالتكامل الثقافي للمجتمعات المضيفة . وحيث أن السياحة دوراً متزايد الأهمية في بعض الاقتصادات العربية ، وحيث أن معدل نموها في المنطقة أكثر من المعدل العالمي فقد تم اختيار السياحة كأحد المجالات الإقليمية ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج المستدام.

وفقاً لمنظمة السياحة العالمية ، فإن السياحة المستدامة هي التي تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بالطريقة التي يمكن من خلالها تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على التكامل الثقافي ، والعمليات التكنولوجية الأساسية ، والتنوع البيولوجي و نظم دعم الحياة . المنتجات ، وتعد السياحة هي فلسفة تقوم عليها جميع الأنشطة السياحية أكثر من كونها منتج . وبناء عليه تعد

السياحة جزءاً لا يتجزأ من جميع جوانب التنمية والإدارة السياحية من كونها عنصر إضافي.

في عام 1996 انضمت ثلاث منظمات دولية هي المجلس العالمي للسفر والسياحة ، ومنظمة السياحة العالمية ومجلس الأرض ، معاً لإطلاق خطة عمل بعنوان "جدول أعمال القرن (الأجندة) 21 لصناعة السياحة والسفر : نحو التنمية المستدامة بيئياً" – برنامج قطاعي للتنمية المستدامة استناداً إلى نتائج قمة الأرض . فبالنسبة لشركات السفر والسياحة ، فإن الهدف الرئيسي هو وضع نظم وإجراءات لإدراج قضايا التنمية المستدامة كجزء من المهام الأساسية للإدارة وتحديد الإجراءات اللازمة لوضع السياحة المستدامة في حيز الوجود . وفيما يلي المجالات العشر ذات الأولوية للعمل:

- التقليل من النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها .
- كفاءة الطاقة وحفظها وإدارتها .
- إدارة موارد المياه العذبة .
- إدارة مياه الصرف .
- المواد الخطرة .
- النقل .
- تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها .
- إشراك الموظفين والعملاء ، والمجتمعات المحلية في القضايا البيئية .
- الإعداد لتحقيق الاستدامة .
- الشراكات من أجل التنمية المستدامة .

وقد حثت الدورة السابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة الحكومات على تعزيز تنمية السياحة المستدامة . كما تم التأكيد أيضاً على أهمية السياحة واستدامتها في القمة العالمي للتنمية المستدامة التي عقدت عام 2002 .

وجدير بالذكر أن هناك ثلاثة من أهم هذه المجالات ذات الأولوية قد تم تحديدها بوصفها مجالات ذات أولوية للعمل في هذه الإستراتيجية الإقليمية العربية. كما أن دور السياحة في التخفيف من حدة الفقر من شأنه أيضا أن يتقابل مع الأولويات الإقليمية العربية للتخفيف من حدة الفقر والتنمية الريفية.

1-1-6 الأهداف

من أجل تحقيق الأهداف الإثري عشر للسياحة المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية ، و هي :

1. لضمان القدرة التنافسية للمقاصد والمنشآت السياحية
2. تعظيم مساهمة السياحة في الازدهار الاقتصادي للجهات المضيفة ،
3. تعزيز عدد ونوعية فرص العمل المحلية التي تدعمها السياحة
4. السعي إلى نشر وتوزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من السياحة بشكل عادل.
5. توفير بيئة آمنة ومرضية لجميع الزوار
6. إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في التخطيط واتخاذ القرار بالتشاور مع الجهات المعنية الأخرى.
7. صون وتعزيز نوعية الحياة في المجتمعات المحلية
8. احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية و تقالي وتفرد المجتمعات المضيفة.
9. صيانة وتعزيز نوعية المناظر الطبيعية ، وتفادي التدهور المادي والتخلي للبيئة.
10. دعم حفظ المناطق الطبيعية والموائل والحياة البرية
11. الحد من استخدام الموارد الشحيحة وغير المتجددة في تطوير وتشغيل المرافق والخدمات السياحية.

12. تقليل تلوث الهواء والمياه والأرض وتوليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزائرين.

2-1-6 السياسات الموصى بها

1. يتعين على الحكومات خلق بيئة تمكن القطاع الخاص أو تؤثر عليه للعمل بشكل أكثر استدامة ، والتأثير على أنماط تدفقات وسلوكيات الزوار وذلك لتعظيم الفوائد وتقليل التأثيرات السلبية للسياحة.
2. سياسات لتشجيع الاعتماد على المصادر المحلية من اللوازم ، والمنتجات والخدمات المملوكة محليا وتوظيف العمالة المحلية خاصة من الفقراء.
3. ضمان المشاركة المناسبة وتمكين المجتمعات المحلية لاسيما معتقدات وتقاليد السكان الأصليين.
4. تعزيز الاستخدام المتبادل للمرافق والخدمات من قبل المقيمين والسياح.
5. حملة توعية عامة للتأثير في سلوك السياح نحو المجتمعات المحلية
6. ضمان إدارة فعالة لمواقع التراث الثقافي والتاريخي والحفاظ عليها.
7. التقليل من التأثيرات الطبيعية والبيئية للأنشطة السياحية
8. العمل مع المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع السياحة البيئية
9. ضمان الاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة من خلال الأنشطة السياحية.
10. الترويج لخفض وإعادة استخدام الطاقة وإعادة تدويرها لتقليل توليد النفايات
11. تشجيع استخدام وسائل النقل الأكثر استدامة في الأنشطة السياحية للحد من تلوث الهواء

6- احتياجات بناء القدرات:

ومن أجل تحقيق الأهداف والمقاصد في المجالات ذات الأولوية المحددة أعلاه ، فقد دعت المنطقة العربية والمجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية من خلال توفير المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الدول العربية ، بما فيها القدرات المؤسسية والبشرية في المجالات التالية :

- تطوير خطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدام.
- استخدام الأدوات القائمة على السوق في وضع السياسات.
- الإنتاج الأنظف كقوة استخدام الموارد.
- التصميم والتغليف الأيكولوجي ، والكفاءة الأيكولوجية والعنونة البيئية.
- تحليل دورة حياة المنتج.
- دمج المسؤولية الاجتماعية والبيئية مع مسؤولية المنتج.
- المحاسبة البيئية والاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية والاجتماعية.
- تقييم المخاطر البيئية.
- المشتريات الخضراء.
- البضائع البيئية والخدمات.
- خطط التمويل الخضراء المبتكرة بما في ذلك التمويل الصغير.
- المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك.
- برنامج التبادل بين الشباب من أجل نمط حياة مستدام.
- تطوير وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

7- أصحاب المصلحة ومشاركتهم:

7-1 أصحاب المصلحة الرئيسيين

وبالإضافة إلى الحكومات، تعتبر الصناعة (بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) ، والمجتمع المدني ، والأفراد ، والمنظمات الدولية هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقق أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدام للحد من الفقر ودفع النمو الاقتصادي المستدام.

7-1-1 دور الحكومات:

ان الحكومات بدورها كمستهلكين وواضعي سياسة لها دور مفيد تضطلع به في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات . ويؤثر صانعي القرار بصورة مباشرة وغير مباشرة على سلوك المستهلك واستدامة الإنتاج . إن تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية ، والأدوات أو النظم الاقتصادية (وضع المعايير) يمكن أن تؤثر في أنماط الاستهلاك والإنتاج. ويتعين على الحكومات أن تضطلع بدور أساسي في سن وإنفاذ القانون ، واستخدام الحوافز الاقتصادية للتأثير في خيارات المستهلكين نحو السلع والخدمات المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك ، تعتبر الحكومة أيضا واحدة من أكبر المستهلكين للمنتجات والخدمات. ويمكن زيادة دعمها للمشتريات المستدامة لتشجيع التغيير . فقد

كان استخدام الأدوات القائمة على السوق في وضع السياسات في المنطقة نادراً نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر ممارسات المشتريات العامة جديدة بالمنطقة كذلك. ولتعزيز دور الحكومات في وضع وتنفيذ المزيج المناسب من السياسات المحددة أعلاه، فقد تم تحديد وبناء القدرات في هذين المجالين

7-1-2 دور التجارة والصناعة :

إن نوعية الحياة بالنسبة لأعداد متزايدة من الناس في المنطقة يعتمد على ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن سلوك المستهلكين وسياسات الحكومات. ولدى تلك الشركات إمكانية كبيرة يمكن أن تقدمها لتشكيل الاستهلاك المستدام وأنماط الحياة سواء في أدوارهم كموردي السلع والخدمات. وهم يشاركون في بناء الهياكل الأساسية، وتصميم المنتجات وتقديم الخدمات. وبالنسبة لدورهم كموردين تحتاج الشركات إلى أن تستخدم استراتيجيات الكفاءة الإيكولوجية لتصميم المنتجات والخدمات مع أقل استخدام للموارد. ويمكن للشركات أيضاً المساهمة في أساليب الحياة المستدامة عن طريق تحسين الممارسات الداخلية الخاصة بها مثل تحسين كفاءة الطاقة وتنفيذ برامج إعادة التدوير. كما أن الأعمال التجارية يمكن أن تظهر الالتزامات الطوعية بالاستدامة من خلال اعتماد طوعي لمفاهيم المسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وتنفيذ ممارسات الإنتاج الأنظف، وقبول المسؤوليات الممتدة لمنتجاتها.

7-1-3 دور قطاع وسائل الإعلام والدعاية:

تعتبر وسائل الإعلام أيضاً أحد أهم أصحاب المصلحة الذين يقومون بمتابعة التغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج. ولدى وسائل الإعلام القدرة على التأثير على تفضيلات المستهلكين اتجاه المنتجات والأنماط المستدامة. وربما يكون الإعلان والتسويق أقوى الأدوات التي يمكن أن تخلق رؤياً جاذبة من أجل مستقبل وأساليب حياة أكثر استدامة، وتوعية المستهلكين ومساعدتهم في اتخاذ خطوات نحو ترجمة هذه الرؤى من خلال الممارسات اليومية. ولكن وسائل الإعلام هو مفهوم أوسع بكثير من مجرد الإعلان والصحف. فهو يشمل التلفزيون، المجالات، الكتب، وعروض الأزياء وأكثر من ذلك بكثير. ويعتبر دور المشاهير وقادة المجتمع مثل كبار رجال الدين في تشجيع المزيد من العادات وأنماط الحياة المستدامة هو أيضاً أمر في غاية الأهمية. وسيتم توظيف جميع تلك القنوات لتحقيق رؤية الإستراتيجية الإقليمية. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص بالشباب والأطفال والنساء الذين يتأثرون إلى حد كبير بوسائل الإعلام ويقومون في الوقت نفسه، بدور حاسم في الاستهلاك.

7-1-4 دور المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية :

تشارك المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في حملات ومبادرات زيادة الوعي العام عن أنماط الاستهلاك المستدام على المستويين المحلي والوطني . فهي تتقف وتقدم معلومات، كما أنها بمثابة دعاة من أجل الاستهلاك المستدام وجماعات ضغط ومراقبين من أجل التقدم من ادني إلى أعلى . وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين البيئة ومحو الأمية وتيسير تغيير السلوك في البلدان العربية . وتطالب الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية بان تدعم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال من خلال بناء قدراتها في مجالات مثل الحملات الانتخابية، والضغط ، والرصد والتعليم العام . وينبغي على منظمات الشباب والمرأة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في التعليم العام والتسويق الاجتماعي لأساليب الحياة المستدامة . كما يجب على نقابات العمال والمزارعين أن تشارك بالمزيد من أجل حماية المستهلكين، وان توحد المسؤوليات الاجتماعية للتجارة العادلة.

7-1-5 دور الأفراد:

إن الناس بدورهم كمستهلكين يؤثرون بشكل كبير على سوق المنتجات المستدامة عن طريق قيامهم باختيارات شراء مستدامة . وبدورهم كمواطنين يقومون ب أعمال تجريبية شاملة تهدف إلى الحد من الآثار البيئية والاجتماعية لأساليب حياتهم . وهو يبادرون أو يصبحون أعضاء في المجتمع المحلي أو / و المبادرات الشعبية . وهناك عدد متزايد من الأفراد العرب بدأوا الانضمام إلى المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية المشاركة في مبادرات التعليم العام التي تهدف إلى تغيير السلوك من جانب المستهلكين . ويتعين على الحكومات أن تلعب دورا أكثر نشاطا في توعية المستهلكين الأفراد على سبيل المثال من خلال تيسير تدفق المعلومات والوصول إلى المعلومات من جانب المواطنين . وفي المقابل ، يحتاج الأفراد إلى تغيير عادات الاستهلاك وأساليب الحياة نحو سلوك أكثر استدامة . إن الفرد المسئول الواعي المتحضر يستهلك كمية أقل من الطاقة والمياه، ويختار المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة ويسبب من شأنه قدرا أقل من النفايات والانبعاثات . ولكن، يعتبر الاستهلاك بشكل جزئي نشاط اجتماعي يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ومن الجدير أن نلاحظ أن الدراسات التجريبية على الاستهلاك والسلوك نادرة في البلدان العربية؛ فهي فجوة لا بد من شغلها . ويجب على الأسر العربية الاستفادة من القيم الدينية والاجتماعية والتراث العربي لمحاربة النزعة الاستهلاكية وغ يرها من أساليب الحياة الغربية التي انتشرت بين الأجيال الجديدة مع تأثير التقدم الذي لم يسبق له مثيل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

7-1-6 دور المنظمات الإقليمية والدولية و الحكومية الدولية (منظمة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة و منظمة الأمم المتحدة) :

ضمن إطار عمل مفوضيتها، وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الخبرات المتاحة في المنطقة ، فان منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة والشراكات في والشراكات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية يمكنها القيام بما يلي :

- * تعزيز قدرة الحكومات في تهيئة بيئة تمكن من دعم الاستهلاك والإنتاج المستدام على نحو أفضل على المستوى الوطني من خلال خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام.
- * بناء القدرة المؤسسية للحكومات في مجال الاعتماد وإصدار الشهادات لنظم الإدارة البيئية ، ووضع العلامات الايكولوجية.
- * بناء قدرة الحكومات في مجال الإنتاج الأكثر نظافة من خلال إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأكثر نظافة. ويمكن أن يتحقق ذلك أيضا من خلال تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب باستخدام القدرات الموجودة في المنطقة، فضلا عن المراكز الوطنية والإقليمية من خلال إقامة شبكة من المراكز الوطنية.
- * بناء قدرة الحكومات وتقديم الدعم التقني في إدارة النفايات الخطرة باستخدام قدرة المركز الإقليمي الوحيد الذي يقع في المنطقة التي تقع في وسط القاهرة، والخبرات المتاحة في بعض الدول العربية.
- * مساعدة الدول العربية على العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة من خلال تقاسم أفضل الممارسات وقصص النجاح.

2-7 مشاركة أصحاب المصلحة :

مشاركة أصحاب المصلحة يعنى العمل مباشرة مع منظمات ومجموعات أصحاب المصلحة لخلق فهم من تجاربهم وتصوراتهم ، وتحديد مجالات حل الصراع أو سوء الفهم ، ووضع الأهداف المشتركة والأولويات ، والاتفاق على الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة العامة. إن خطط مشاركة أصحاب المصلحة ينبغي أن تعزز المناهج الثلاثة الأساسية لوسائل الاتصال والتشاور والشراكة. مع الأخذ في الاعتبار النصوص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومشاركة عدد من خطط الالتزام المقترحة. وهي تشمل ما يلي :

- رسالة إخبارية للاستهلاك والإنتاج المستدام .
- موقع تفاعلي للاستهلاك والإنتاج المستدام.
- مجموعة تركز على كل مجال من المجالات ذات الأولوية.
- منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين في كل مجال من المجالات ذات الأولوية.

8- الرصد والتقييم .

إن الرصد الذي يعتمد على المؤشرات يعتبر واحد من أكثر الطرق الفعالة للرصد والتقييم. إن المؤشرات تعتبر أدوات ذات قيمة لتتبع تقدم الأولويات والأهداف

المحددة. إن المؤشرات العربية للاستهلاك والإنتاج قد أدرجت ضمن مجموعات أوسع من التنمية، والحد من الفقر، أو مؤشرات التنمية المستدامة أو البيئة. وتشمل المؤشرات الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدام تلك التي تبين مدى 'التفكك'، وإلى أي مدى تنقطع الصلة بين النمو الاقتصادي والأضرار البيئية؟

المؤشرات الواردة في الجدول (1) تشمل جميع المؤشرات داخل مجموعة مؤشرات الإطار العربي التي لها صلة بالاستهلاك والإنتاج المستدام، بالإضافة إلى 'التفكك' وغيره من المؤشرات ذات الصلة بأولويات الاستهلاك والإنتاج المستدام المبين أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات يمكن رصدها على الصعيد ما دون الوطني (الريف - المدينة)، والوطني، ودون الإقليمي والإقليمي.

جدول 1: مؤشرات الإنتاج و الاستهلاك

المجالات ذات الأولوية	المؤشرات	الوحدات
استخدام الطاقة	* استهلاك الطاقة السنوي	Toe
	* نسبة مصادر الطاقة المتجددة من اجمالي استخدام الطاقة	%
	* كثافة الطاقة	Ton/1000\$
	* نصيب الفرد من استهلاك الطاقة	Toe per capita
	* الناتج المحلي الاجمالي لثاني أكسيد الكربون	Ton/1000\$
	* نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون	Ton per capita
	- نسبة استخدام الرصاص في البنزين الذي يباع بالجملة.	%
	- نسبة الكبريت في الديزل.	%
	* السحب السنوي للمياه الجوفية و السطحية كنسبة مئوية من المياه المتجددة	%
	* الاستهلاك المحلي من المياه للفرد الواحد	ppm
* استعمال المياه في الأغراض المنزلية يمثل % من مجموع الطلب على المياه	%	
* استخدام المياه في الزراعة يمثل % من اجمالي الطلب على المياه	%	
* استخدام المياه الصناعية	Cu.m per capita	
يمثل % من اجمالي الطلب على المياه	%	
- كفاءة استخدام مياه الري	%	
- كفاءة استخدام المياه المنزلية.	%	
- كفاءة استخدام المياه الصناعية.	%	
توافق النسبة المئوية من المسطحات المائية مع المعايير الوطنية.	%	
* توليد النفايات من النفايات	%	
* نصيب الفرد من النفايات البلدية	%	
* توليد النفايات الخطرة	%	
* معالجة النفايات و التخلص منها	%	
* نسبة إعادة التدوير	%	
* نسبة إعادة التدوير للنفايات الالكترونية.	%	
* نسبة الأغذية المستوردة مقارنة بالأغذية المنتجة محليا	%	
* إدخال الكهرباء لسكان الريف	%	
* خدمات الطرقي كم/للفرد	%	
* النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة و المرافق الصحية	%	

طن/الشهر	لمعالجة المياه. *المخلفات الصلبة المنتجة في بلد المقصد *حجم النفايات المعاد تدويرها *عددالسياح/م ²	
----------	--	--